

سهل عليه ففهم هذه المطالب الثلاثة فيها أحدها معرفة المقيضة التي يشترك  
الواجبات الثلاثة في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهي بتبديل شي مما أمر الله  
تعالى بتبليغه أو تغيير معناه عمدا لأنه كذب فوجوب الصدق للرسل نبيه وهو أيضا  
فوجوب الأمانة أيضا بدفعه وهو أيضا كتمان لما أمر المولى العظيم بتبليغه فوجوب  
تبليغ الرسل عليهم الصلاة والسلام لكل ما أمرهم الله تعالى بتبليغه يدفع أيضا هذه  
القيضة عنهم فوجبه تقصيره تشترك الواجبات الثلاثة في نفيها عن الرسل  
عليهم الصلاة والسلام الثاني من المطالب الثلاثة المنافية للمقيضة التي يشترك في نفيها  
عن الرسل عليهم الصلاة والسلام اثنتان من الواجبات الثلاثة وبزيادته وعلى الثاني  
الثالث فيشترك الواجب الثاني والثالث الصدق والأمانة في منع الكذب عمدا والزيادة  
على المأمور بتبليغه ولا يمنع الواجب الثالث الذي هو التبليغ العام لأن  
هذه القيضة إنما وقعت بعد التبليغ العام ويشترك الواجب الأول والثالث وهما  
الصدق والتبليغ العام في منع التبديل شيئا لبعض المأمور بتبليغه فإنه  
مناف للصدق لأنه كذب ومناف للتبليغ المأمور بتبليغه ولا يمنع هذه القيضة  
وجوب الأمانة لأنها إنما تمنع المعصية والمكروه والتبديل شيئا لا تكليف فيه  
فليس بمعصية ولا مكروه وتشترك الأمانة والتبليغ العام في منع شي من المأمور  
بتبليغه عمدا فإنه معصية ونزك للتبليغ العام فكل واحد من هذين الواجبين  
ينفيه عن الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا ينفيه الواجب الأول الذي هو الصدق  
لأن الترك من غير تبديل ليس بكذب الثالث من المطالب الثلاثة ما يزيد على واحد  
من الواجبات الثلاثة على مجموع الواجبين الباقيين فالواجب الأول وهو الصدق  
يزيد على مجموع الأمانة والتبليغ العام بمنع الكذب شيئا في غير المأمور بتبليغه  
لأنه مناف للصدق وليس مناف للأمانة ولا للتبليغ العام فلا يغيره نفيه عن الرسل  
عليهم الصلاة والسلام لأن الواجب الأول الذي هو الصدق يزيد الواجب  
الثاني وهو الأمانة على مجموع الصدق والتبليغ العام بمنع المعصية في غير الكذب

وبعد

وبعد التبليغ العام كما أسرفه مثلا ويزيد التبليغ العام على مجموع الواجبين الأولين  
وهما الصدق والأمانة بمنع نقض شي من المأمور بتبليغه شيئا من غير تبديل  
ولا إخلال فيما يبلغ فإنه مناف للتبليغ العام ففهم نفيه منه ولا ينا في الواجبين  
الأولين إذ ليس بكذب ولا خيانة فتجوز المطالب في هذه الواجبات الثلاثة  
خمس هذه المطالب الثلاثة التي ذكرناها هنا والطلبان السابقان وهما معرفة  
معاني الواجبات الثلاثة ومعرفة ما يزيد على واحد منها على كل واحد من صاحبيه  
وبالله تعالى التوفيق واما المستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام فاضداد  
هذه الثلاثة نشأ عنها إذا علم ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام  
علم منه ما يستحيل في حقهم فلما علم وجوب الصدق في حقهم علم منه استحالة الكذب  
عليهم وهو لا يخبر بما لا يطابق ما في نفس الأمر ولما علم وجوب الأمانة لهم علم منه  
استحالة الخيانة عليهم وهو التلبس بمنع عنه فحججوا وكراهة ولما علم وجوب  
التبليغ العام لهم علم منه استحالة عدم التبليغ لشي مما أمروا بتبليغه عمدا وهما  
وهذا كظاهر وبالله التوفيق واما الجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فلا عارض  
البشرية التي لا تنا في علو رتبتهم كالمريض وخو به دليل مشاهدة ذلك مع وفي  
انصافهم بها فإني لا تخفى ش مراده بنحو المرض الجوع والفقير من الأعراس الرجولية  
مع الغنا عنها بانه تعالى والاكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ أو فيما قبل  
بتبليغه والنوم إلا أنهم قنم أعينهم ولا تنام فلو بهم ولا شك أنه قد شوهد جميع  
ذلك فيهم وقوله وفي انصافهم بها فإني لا تخفى يعني ليس نزل هذه الأعراس  
بهم كمنزولها بغيرهم في مكان عدم اقتراحها بالقواعد التي نصيرها في أوها ذات  
بل القدر لبع الأعراس عن حظ النفس ودواعي الهوى كمنعها من الغوايب العرفية والقرب  
الشرفية النورانية كتبليغهم في عرض الأكل والشرب ما نذب اليه من ادائها  
والصبر والرضى عن الله تعالى عند فقد ها وإيتار ذوقها مع شدة الاحتياج  
إيها ونشرب جميع ذلك المومنين بهم التابعين لهم وهذا حكم مرضهم وجميع زيادة

منها على كل واحد

على كل واحد